انعكاسات سياسة التنمية المستديمة على أداء المؤسسات الاقتصادية

بلهادف رحمة
جامعة مستغانم، الجزائر

الحلقة (٢)

ثالثاً- تَوجُّهُ المُؤسَّسات الاقتصاديَّةُ نَحوَ التنمية المُستديمَة :

التنميةُ المُستديمَةً في المُؤسَّسات الاقتصاديَّة :

لقد ظهرَ تَوجُّهُ جديد للمؤسَّسات الاقتصادية في ما يتعلَّقُ بحماية البيئة والمجتمع بهدف مواجَهة الضغوط الطوعية التي تفرضُها الظروفُ الاقتصادية والاجتماعية، وتُعَدُّ المسؤوليّةُ البيئية مؤشراً مُهمّاً لتقييم مساهَمة المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستديمة.

البيئةُ المُواتية للمُؤسَّسات المستديمة : وتتميَّزُ البيئةُ الملائمة والمواتية للمؤسَّسات بما يلي[1] :

- إنَّ بيئةَ الأعمال المستديمة مُهمَّةٌ لِضَمان مجتمعاتٍ (ديناميَّة ومستديمة وشمولية)، وعلى الأرجح أنَّ البيئةَ المكنة للمؤسَّسات المستديمة تتَّسمُ بالأنظمة المناسبة والحدِّ الأدنى من (المعامَلات الإدارية والإجراءات البيروقراطية وبِنىً تحتيَّةٍ جيِّدة وسيادة القانون وضماناتٍ فاعلة لحقوق الملكية وغياب الفساد...). ويُشجِّع ذلك الاستثمار بتعزيزِ مستوياتٍ عالية من النموِّ عبرَ تحفيز تأسيسِ المؤسَّسات على أنواعها؛ سواء كانت مؤسَّساتٍ (صغيرةً أو كبيرة أو تعاونيّاتٍ).
- إنَّ التشغيلَ الفاعل للأسواق والمؤسَّسات هو في مصلحة (الحُكومات والأعمال والمواطنين والشركاء الاجتماعيِّينَ)، ويتحدَّدُ إلى حدٍّ كبير من قِبَلِ الأُطُر التنظيمية التي يعمل فيها هؤلاء؛ إلاّ أنَّ إصلاحَ الأنظمة ليس مُجرَّدَ إزالة القيود ولا هو مسألةَ تكلفة؛ فالأنظمةُ والإجراءات الإدارية ضروريةٌ لتنفيذ السياسات العامَّة، وتتَّكِلُ المؤسساتُ على الأطر التنظيمية المناسبة من أجْلِ ضمان تنافسيَّةٍ عادلة؛ لكي تعملَ الأسواقُ بشكلٍ أفضلَ؛ أيّ: (عَبْرَ أنظمةٍ بشأن تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية الفكرية)، ولتعزيزِ أماكن العمل اللائقة والمنصفة.

- إنَّ إصلاحاتِ السياسات في بيئةِ الأعمال– في الأغلبِ– تكونُ شرطاً أساساً للتدخُّلِ الناجح باستخدام أنواعٍ أُخرى من دَعْمِ المؤسسات؛ مثل(الاعتماداتِ أو خدمات الأعمال). وبالمقارَنةِ مع الدعمِ المباشر للمؤسسات يُمكن أن تكونَ إصلاحاتُ السياساتِ وسيلةً فاعلة من ناحية الكلفة لتحقيقِ أثرٍ ملحوظ عبرَ الوصولِ إلى عددٍ كبير من المؤسَّسات. كذلك فإنَّ بيئةَ السياساتِ الجيِّدة لتطوير القطاع الخاصِّ على نطاقٍ واسع أمرٌ جيِّد أيضاً للمؤسساتِ الصغيرة.

أساليبُ تحقيقِ التنميةِ المُستديمة في المؤسَّساتِ الاقتصادية: وتتمثَّلُ هذه الأساليبُ فيما يلي[1]:

- **مدى كفاءةِ نُظُمِ الإدارةِ البيئيَّة**:إنَّ تطبيقَ نظامِ إدارةٍ بيئيَّة فعَّالٍ يُساهِمُ في الحدِّ من التلوّثِ البيئيّ بالمؤسسات والوحدات الإنتاجية، كما يعمل على زيادةِ حجم الإنتاج نتيجةَ انخفاضِ حجم المخلَّفات الناتجة عن التلوثِ البيئيِّ، وإعادةِ تدوير الجزء الذي يتمُّ التخلُّصُ منه، كما يُعتبَرُ أسلوبَ دورةِ حياة المنتج من الأساليب التي يُمكِنُ الاعتمادُ عليها في حَصْرِ وتحديد كميَّةِ الإنتاج التي تتسبَّبُ في زيادةِ مُعدَّلاتِ التلوث البيئيّ بأنواعه، ويقومُ نظامُ الإدارةِ البيئية على إعدادِ سياسةٍ بيئية تهدفُ إلى تعديلِ نظام التعامل مع الموارد الطبيعية؛ بما يؤدِّي إلى الحدِّ من استخدامها بـ(تخفيضِ حجْم الملوِّثات أو استبدال أنواعٍ مُعيَّنة من المواد بأنواعٍ أُخرى في تصنيعِ المنتَجات الأكثر ارتباطاً بأهداف التنمية المستديمة.
- **التوزيعُ والاستخدامُ الأمثلُ للمواردِ المُتاحَة**:إنَّ من أهمِّ السِّمات السائدة في دُولِ العالم هي محدوديَّةَ الموارد المتجدِّدة وغير المتجدِّدة؛ ممَّا يُؤدِّي إلى ضرورةِ البحث عن أساليبَ ملائمةٍ لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا لا يعني أنَّه لا يجبُ زيادةُ مُعدَّلاتِ استهلاك الموارد النفطية –مَثلاً– بمُعدَّلاتٍ (تتساوى أو تزيدُ) عن مُعدَّلاتِ الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفتراتِ أو السنوات القادمة؛ بل يجبُ تخصيصُ هذه الموارد خاصَّة غير المتجدِّدة للاستخداماتِ التي تُحقِّقُ أعلى نواتجَ ممكنةٍ وبأقلّ مُعدَّلاتٍ من الآثارِ البيئية السالبة.
- **الانتفاعُ بالطاقاتِ الإنتاجيَّةِ المُتاحَة**:يتمُّ تخطيطُ الطاقاتِ الإنتاجية للشركاتِ ومؤسَّساتِ الأعمال طبقاً للاحتياجاتِ الخاصَّة بأسواقِ المنتوج أو الخدمة، ويُؤدِّي استغلالُ الطاقةِ الإنتاجية إلى تحقيق استمرارية توافُرِها في أسواقِ العمل المختلفة، ويُؤدِّي عدمُ استغلالِ الطاقة الإنتاجية المتاحة لكُلِّ (شركةٍ أو مؤسَّسةٍ) منها إلى عَدَمِ التمكُّنِ من تحقيقِ الأهداف الاقتصادية المستديمة لها، بالإضافةِ إلى عَدَمِ مُقابلَةِ احتياجات الأسواق المحلية والخارجية من منتجاتِ هذه المؤسَّسات، وبالتالي ضَعْفِ مُساهَمَتِها في تحقيقِ الأهداف المرتقَبةِ لِضَعْفِ مُقوِّمات التنمية لديها؛ لذا فإنَّ تخفيضَ حجمِ الإنتاج نتيجةَ عدمِ إمكان تحقيق مُعدَّلاتِ

الطاقة الإنتاجية المستغلَّة المستهدفة يُؤدِّي إلى التأثير على معدَّلات التنمية المستديمة؛ ولذلكَ فإنَّ من أهمِّ الحلُول التي يُمكِنُ الاعتمادُ عليها في تحقيقِ التنمية المستديمة هي :

- إجراءُ دراساتٍ تبحثُ عن مُسبِّبات انخفاض حجْم الإنتاج الذي يعتمدُ على الموارد الطبيعية؛
- تطبيقُ نُظُمٍ كافية لصَون الموارد (الطبيعية والبيئية والبيولوجية) والحدِّ من التلوُّث البيئيّ الصناعيّ ؛
- تحقيقُ التوازُن بين التوسُّع في الإنتاج والتجارة وبين الآثار البيئية الناتجة عن ذلك؛ بما لا يُؤثِّرُ على النموِّ المستديم للموارد الطبيعية .

هيكلُ وظيفةِ التنمية المُستديمَة : إنَّ دَمْجَ ممارسات التنمية المستديمة بنسبةٍ استثنائية تُشجِّعُ المؤسَّسات على التصرُّف بشكلٍ عمليٍّ؛ ولكنْ في بعضِ الأحيان تكونُ غيرَ مدروسةٍ؛ من حيث التنظيمُ ممّا يتسبَّبُ في ظُهورِ عدَّة مشاكلَ في إدارة التنمية المستديمة في المؤسَّسة .

– **وظائفُ التنمية المُستديمة** :ويُمكِنُ تقسيمُ وظيفةِ التنمية المستديمة إلى خمسِ وظائفَ فرعيَّةٍ ؛والتي يتعيَّنُ القيامُ بها، وتتمثَّل في ما يلي [1] :

- **الوظيفةُ السِّياسيَّةُ** : وهي تُساعِدُ على تقديمِ مُقترَحاتٍ واتخاذ القرار . ويجبُ عليها أن تُقدِّمَ مُسوِّغاتٍ حولَ إعادةِ رَسْمِ التوجُّهِ الاستراتيجيّ وآثاره التنظيمية . وينبغي أن تُوضَّحَ قِيَمُ المؤسَّسة وللقيام بذلك سيكونُ لديها الشرعيةُ الكافية لقيادةِ المناقشة التي تتعارضُ بالضرورة مع الوظائف التشغيلية الرئيسيَّة للمؤسَّسة .
- **وظيفةُ الخبرات** : هذه الوظيفةُ تؤدِّي إلى تطويرِ أدوات إدارة إعادة تصميم العملية، وإيجادِ مُؤشِّراتٍ وأدواتٍ لتقييمِ الأداء، وكذلك العديد من الطُّرُقِ لإشراكِ المديرين في هذه العملية . وللقيامِ بذلك فإنّها تُعْرِبُ عن القضايا المعروضة في مجالِ التنمية المستديمة للمؤسسة؛ وذلك من خلال الحاجة إلى إدراجِ هذه الأدوات في إطار سياسة المؤسَّسة .
- **وَظيفةُ الرسْمَلَة** :وهي وظيفةٌ رئيسيَّة يتمُّ اعتمادُ هذه الوظيفةِ (داخلَ وخارجَ) المؤسَّسة، ويجبُ على المؤسَّسة –في كِلتا الحالتَين– أن تتجنَّبَ النظرةَ الضيِّقة التي من شأنها أنْ تبحثَ فقط في كُلِّ ما يُمكِنُ أن يُوصَفَ بالتنمية المستديمة؛ فتحديدُ وتعزيز الممارسات المبتكَرة ذاتُ أهميَّةٍ خاصَّة في حقل شاب وناشئ؛ وهذا يعني : أنَّ شرعيَّةَ حاملِ التنمية المستديمة تستندُ على –حدٍّ سواء– إلى المسؤوليةِ الاجتماعية والبيئية العامَّة وعلى الأعمال الأساسية للمؤسَّسة .
- **الوظيفةُ الإداريَّةُ** : الوظيفةُ الإدارية (تُديرُ أو تُشْرِفُ) على المشاريع، وتُدير شبكةً من الجِهات الفاعلة داخلَ الشركةِ، ولأنها تُسيطر على التنفيذ؛ وذلك بالتعاون مع وظيفةِ الخبرات؛ فإنَّ إنشاءَ قاعدةِ البيانات، وإضفاءَ

الطابَع الرسميّ على المؤشِّرات اللازمة لِتَرْتَفِعَ إلى معلوماتٍ مَوثوقٍ بها هو عملٌ مُهِمٌّ تقومُ به هذه الوظيفةُ في مرحلةِ إطلاق المشروع؛ فَلَوْحَةُ القيادةِ– والتي تتضمَّنُ تقديمَ التقاريرِ هيَ أيضاً– تُعتبَرُ مقاييسَ أساسيةً لهذه الوظيفةِ الجديدة، وكُلُّ هذا يتطلَّبُ معرفةً جيِّدة من المديرين التنفيذيّين.

- **وظيفةُ الإعلامِ والاتِّصال**: وظيفةُ الإعلامِ والاتصال هيَ غيرُ واضحةٍ بِقَدْرِ تنوُّعِها؛ ولذلك من المهمِّ –بصفةٍ خاصَّة– توحيدُ تقديمِ بيانات الإعلام والتوعية على نطاقٍ واسع، ومِن ثَمَّ الإبقاءُ والحفاظ على الحوار مع الجهات المعنيّة (داخليّاً وخارجيّاً)، هذا يعني تغيُّراً كبيراً في وسائطِ الاتصال التقليدية، وتتشابكُ هذه الوظيفةُ في كثيرٍ من الأحيانِ مع وظيفةِ الإدارة ووظيفة الخبرات.

ولضمانِ هذه الوظائفِ كافةً على الشركةِ أن تكونَ لديها مجموعةٌ من الخبرات والمهارات– بما في ذلك (البيئيَّة والاجتماعية) .وإنَّ تنوُّعَ هذه المهاراتِ يرتبطُ بوضوحٍ بقطاع أعمال المؤسَّسة.

– **هيكلُ التنميةِ المُستديمةِ في المؤسَّسة**: تشهدُ التنمية المستديمة ظهورَ هياكلَ خاصَّةٍ بها في المؤسَّسة؛ والتي تُعطي تحديداً واضحاً لإدارة المشروع، ويجبُ أن يتوفَّرَ في هذا الهيكلِ ما يلي :[1]

- **ضرورةُ وجودِ هيكلٍ شاملٍ**: من خلال توفُّرِ التنمية المستديمة في كلِّ (قِسْمٍ أو هيكلٍ) من المؤسَّسة:
  - قسم المبيعات، التسويق وعلاقات العملاء؛
  - قسم المشترَيات وعلاقات المورِّدين؛
  - قسم الاتصال والعلاقات مع المجتمع المدنيّ ووسائل الإعلام؛
  - قسم الموارد البشرية؛
  - القسم الماليّ والعلاقة مع المساهمين.

ومع ذلك فإنَّ عدمَ وجودِ هيكلٍ مخصَّص لوظيفة التنمية المستديمة في المؤسّسة سيُؤدِّي حتماً إلى اختفائها. كما يجب أن يتوفَّرَ في الهيكلِ ما يلي :

- ضرورةُ أن يكونَ الهيكلُ بسيطاً وواضحاً.
- يجب أن يقومَ الهيكل بدَورٍ سياسيٍّ ويعتمدُ على شبكةٍ من الاتصالات على مستوى المؤسسة.

- **ضرورةُ الاتِّصالِ بالإدارة الحاليَّة**: فمِن الضروري رَبْطُ وظيفةِ التنمية المستديمة بالوظيفة القائمة، والخياراتُ الأكثر قَبولاً هي (توسُّعُ وظيفةِ الجَودة، الوظيفة البيئية أو وظيفة الاتصالات)؛فالاتصالُ بإدارةِ الجَودة هو مناسبٌ خاصَّةً بنشاطات الخدمات، في حين أنَّ وظيفةَ البيئةِ هي مشروعةٌ في الحالةِ التي تكونُ فيها المخاطرُ. فالخيارُ الأوَّل يُعطي الأَولَويَّةَ لتحقيقِ أهداف الشركة، في حين أنَّ الخيارَ الثاني يُبيِّنُ حساسيَّةَ المؤسسةِ للضغوط

الخارجية، بينما يُؤدِّي الاتصالُ بالوظيفةِ المالية إلى التواصُلِ مع المساهِمين في المؤسسة، ويُسهِّلُ عمليةَ إدماجِ وظيفة التنمية المستديمة في هيكل المؤسسة.

إذنْ: يبدو من المناسب دَمْجُ التنميةِ المستديمة في التقريرِ السنويّ للشركة، ونظراً للدَّورِ الرئيسِ الذي يقومُ به قِسْمُ الاتصالات فإنَّ قِسْمَ الاتصالِ له الأسبقيَّةُ على وَضْعِ استراتيجية التنمية المستديمة.

– **مبادئُ التنظيم**: يُمكِنُ لِبَعضِ المبادئ توجيهُ التفكيرِ في فعالية التنظيم وتناسُقِه مع تقاريرِ التنمية المستديمة قبلَ؛ أيّ: عملية إعادة تنظيم. ومن ناحيةٍ أُخْرى الهيكل المركزي يكون (قويّاً وقادراً) على ضمانِ الوظيفة وضمانِ التفاعُلِ بين أصحابِ المصلحة الخارجيِّين وداخلَ الشركة.

ومن ناحيةٍ أُخْرى؛ فالتنظيمُ الكُلِّيُّ ليس مُرادِفاً لِمَفهُومِ المركزية، وسياساتُ التنميةِ المستديمة يُمكِنُ توزيعُها جغرافيّاً. بالإضافةِ إلى ذلك فإنَّ المتغيِّرات (النوعيَّة والثقافيَّة) تقومُ بِدَورٍ بالغِ الأهمية في التنمية المستديمة والتسييرِ الذاتيِّ المحليِّ والأشكالِ الجديدة من التعاونِ بين مُختلَفِ الجهات تستحقُّ أن تُعزَّزَ.

وأخيراً فإنَّ إدماجَ البُعدِ النوعيِّ في الإبلاغِ يُوجِبُ الأخْذَ بِعَينِ الاعتبار الخُصوصيّاتِ المحليَّةَ، ويبدو أنّ التنميةَ المستديمة تؤدِّي إلى تنظيمِ شبكةٍ تجمعُ بين الهيكلِ المركزيِّ والقُوى السياسية التي تكونُ مُستقِلَّةً وقادرةً على المبادَرةِ وَجْهاً لِوَجهٍ مع أطرافٍ أُخرى خارجية.[1]

أهميَّةُ التنمية المُستديمة في تحسين أداء المُؤسَّسات الاقتصاديَّة في ضَوء بَعض تجَارب المُؤسَّسات العالَميَّة: إنَّ اختيارَ انتهاجِ التنمية المستديمة من طَرَفِ المؤسسات يمنحُ لها جُمْلَةً من الامتيازاتِ شريطةَ أن يستطيعَ صاحبُ المؤسَّسة الاستفادةَ من الفُرَصِ الممنُوحة.

– **مزايا المُؤسَّسات المُستديمة**: إنَّ ظهورِ التنمية المستديمة والاستثمارِ المسؤول اجتماعيّاً أظهرَ ثقافةَ المؤسَّسةِ المستديمة؛ حيث زاد من جاذبيَّتِها وأدائِها؛ وبالتالي فإنَّ الفوائدَ عديدةٌ للاستثماراتِ التي تَنتهِجُ التنميةَ المستديمة على كل من المدى (القصير، والمتوسط، والطويل)، ومن هذه الفوائد نَجِدُ[2]:

- **المؤسَّسةَ المُستديمةَ تزيدُ من جاذبيَّتِها ونقاطِ قُوَّتِها**: حيث تبيَّن مدى قُدْرَتِها على مُواجَهةِ تَوقُّعاتِ المجتمعِ، وتَحسُّنِ سُمْعَتِها بالنسبة للمستهلك، وتتمكَّنُ المؤسَّسةُ من الحدِّ من المخاطرِ، وتحقيقِ الاستدامة من حيثُ القيمةُ، وتَحسُّنِ نوعِ العلاقة بين المورِّدين والمستهلكين؛ فالمؤسَسة المستديمةُ تجذبُ رِجالَ الأعمالِ والزبائن والمستهلكينَ؛ من خلال (منتجاتِها الصحية وتأمينِ الخدمات)، وتكونُ المؤسَّسةُ مُستعِدَّةً لأسواقٍ جديدة ومُستهلِكينَ جُدُدٍ؛ لأنَّها تجذبُ المقاولينَ من أجْلِ الانخراطِ في شراكةٍ أو مشاريعَ مشتركةٍ ذاتِ نوعيَّةٍ جيِّدة.

كما أنَّ المؤسَّسةَ المستديمة (تُطوِّرُ وتُعزِّزُ) أداءَ الموظَّفينَ؛ من خلال مُساعَدَتهم وتحفيزهم على الابتكار، وتحسين الإنتاجية والجَودة؛ وبالتالي تحقيق الأرباح المتوقَّعَة.

- **المُؤسَّسةُ المُستديمةُ تزيدُ من تحسين الأداء**: فالمؤسَّسةُ المستديمة أصبحتْ أكثرَ كفاءةً: من خلال الوَفْرِ المحقَّق والابتكار في الإنتاج المسؤول (اجتماعيّاً واقتصاديّاً)؛ والذي يُحَسِّنُ من تَدَفُّق الموارد والمهارات، ويُقَلِّلُ من التكاليف؛ فالمؤسسةُ المستديمة تتمكَّنُ من توسيع قُدْرَتها على (الابتكار والإبداع)، وتُكَوِّنُ لها منظوراً واضحاً ورؤيةً شاملَةً، كما تَتمكَّنُ كذلك من توفير (الوقت والمال) من خلال المعرفة الأفضل، وتحسين الحوار مع الجهات المعنيَّة. أضفْ إلى ذلك فإنَّ التنميةَ المستديمة تُمكِّنُ المؤسَّسةَ من زيادة الإنتاجية وتشجيع الموظَّفينَ على (تطوير وتحقيق) كفاءتهم المحتملَة، والتَّوجُّه نَحْوَ الجَودَة الشاملة، وفَتْح الأبواب لمَهارات جديدة، كما تُحَسِّنُ –كذلك– من القُدْرَة على التفاوُض مع البنوك وشركات التأمين، وتأخُذُ بعَين الاعتبار إدارةَ المخاطر البيئيَّة وإدارةَ حُقوق الإنسان، وهيَ تُقَلِّلُ من التكاليف؛ وذلك لمُواءمَتها مع الأنظمة (الاجتماعيّة والبيئية).
- **المُؤسَّسةُ المُستديمةُ تزيدُ من استمراريَّتها**: فالتنميةُ المستديمة تُمكِّنُ المؤسَّسةَ من التنبُّؤ بالقواعد الجديدة (الاجتماعية والبيئية)؛ والتي تزدادُ تشدُّداً –وخُصوصاً– في التعاقُد بين القطاعَين (العامِّ والخاصِّ)، وتجعلُ المؤسَّسةَ أكثرَ قابليَّةً للاستدامة؛ حيث أنَّ كُلَّ قرارٍ يُحاولُ أن يأخُذَ بعَين الاعتبار واقعَ البلاد وإقليمَ الموظَّفينَ والمنظَّمات الخارجيَّة والمساهمينَ، ويتمُّ التحكُّمُ بشكلٍ أفضلَ في التنمية، وتشجيعَ الشفافية. وتُمكِّنُ للمؤسَّسة من حماية البيئة (المحليَّة والعالَميّة) عن طريق الحدِّ من الآثار الضارَّة الناجمة عن نشاطاتها. كما أنَّ التنميةَ المستديمة تُساعدُ على استقرار السوق من خلال القضاء على ممارسات (الاحتيال والفساد)، وبناء التوازُن لصالح الاستقرار العالَميّ؛ من خلال عَمَلها داخلَ المجتمَعات المحلية، والتأكُّد من أنَّ التِّقْنيَّةَ المستخدمةَ هي مناسبةٌ للبيئة والصِّحَّة، وتُحَسِّنُ فُرَصَ العمل والخدمات المقدَّمة، وتُشَجِّعُ على إدارة التمويل من جانب الجهات الفاعلة، وتُتيحُ مَزيداً من قَبُول خطَّة التنمية للمجتمع من قِبَل سُكَّان الإقليم، وتطوير علاقةٍ جيِّدةٍ مع المجتمع.

– **بعضُ التجارب المُؤسَّساتيَّة عن التنمية المُستديمة**: في كتابهما "Green to gold"، كُلٌّ من Daniel Esty وAndrew Winston قدَّما العَشرات من الأمثلة حول الشركات التي تَحَوَّلَتْ فِعليّاً إلى التنمية المستديمة، وهذه بعضُ الأمثلة المختارة والتي يُمكِنُ إيجازُها فيما يلي[1]:

- **شركة IKEA**: وتُعَدُّ من أكبر الشركات المتخصِّصَة بإنتاج الأثاث على المستوى العالَميّ، وقد قامتْ هذه الشركةُ بتخفيض تكاليف سِلْسِلَتِها اللوجستية والتكاليف المالية المرتبطة بتوزيع منتجاتها لمُعالجَة الآثار البيئيَّة؛ حيث قامت المؤسَّسة بترويج مُنتجاتها في عُلَبٍ مُسَطَّحَةٍ؛ والتي من خلالها تَشغَلُ مساحاتٍ صغيرةً مُثلى في

كُلِّ عُلْبَةٍ. هذا سمحَ لـ IKEA من شَحْنِ الشاحنات والقطارات بطريقةٍ متماسِكَةٍ، كما أنَّ مُعدَّلَ الشحنِ ارتفع إلى ٥٠٪ ؛ ممَّا عَزَّزَ قُدْرَةَ وسائلِ النقْل على الشحنِ والمساهَمة في خَفْضِ استهلاك الوَقود إلى ١٥٪.

- **شركة Hewlett-Packard** : وهي شركةٌ أمريكية مُتخصِّصةٌ في مجالِ الحاسوب.وقد قامتْ هذه الشركةُ بإعادةِ معالجَة الخراطيشِ المستعملَة وبيعِها؛ ممَّا سمحَ لها بإنشاءِ سوقٍ رابحةٍ لها ومُنافِسَةٍ للشركاتِ المختصَّة في إنتاجِ خراطيش الحِبر، وقد أطلقتِ الشركةُ برنامج " Planet Partners"؛ والذي يتمُّ من خلاله تدويرُ ما يُقاربُ ١١ مليون من الخراطيشِ كُلَّ سَنَةٍ؛ أيّ: بقيمةِ ١٠٠ مليون دولار بهامشِ رِبْحٍ مُرتَفِعٍ.
- **شركةُ General Electric** : شركةٌ صناعية وتكنولوجية أمريكية ضخمة مُتعدِّدةُ الجنسيَّاتِ وهي ثاني أكبرِ شركات العالم، وفي إطارِ البرنامج الرِّياديّ " **الإبداعِ البيئي**" الذي وضَعَتْهُ هذه الشركةُ قُدِّمَتْ GE من خلاله أهدافٌ طموحة من بينها :(خَفْضُ الانبعاثِ الغازاتِ الدفيئة، زيادةُ الاستثمارِ في مجالِ البحث والتطوير في مجال التِّقنياتِ البيئية،كما أطلقتْ ١٧ مُنتَجاً بيئيًّاً لها بَدْءاً من المحرِّكاتِ النفَّاثة إلى الألواحِ الشمسيَّة وهي الأكثرُ مُلاءمةً لتحسينِ الأداءِ البيئيّ.
- **شركةُ Citigroup** :أحدُ أكبرِ شركات الخدمات المالية الأمريكية، وفي سَنَة ٢٠٠٤ م قامتْ هذه الشركةُ باختبارٍ بسيط لِمكاتبها، واستعملَتْ ٣٠٪ من الورقِ المعادِ تصنيعُه ونَسَخَتْ على الوجْهَين. وقد سمحَ هذا الاختبارُ البسيط لها بتقليصِ استهلاك الوَرَق بما يُقارب ١٠ طن؛ أيّ: حوالي ١٠٠ ألف دولار، وقد ساهمَ هذا بخفضٍ كبير في انبعاثِ الغازات الدفيئة بـ ٨٢ طن بالنسبةِ لِمُنْتجي الوَرَق؛ إذن: هذه المبادَرةُ البسيطة لَفَتَت انتباهَ العديدِ من المؤسَّسات.

التنميةُ المُستديمةُ في المُؤسَّسات الاقتصاديَّة الجَزائريَّة

لقد تبنّت الجزائرُ سياسةَ الانفتاحِ على العالَمِ من خلالِ ما يَشْهَدُهُ اقتصادُها من تحوُّلاتٍ مُهِمَّةٍ؛ ممَّا جعلَ مؤسَّساتها الاقتصاديةَ عُرْضَةً لِمُنافَسةِ المؤسَّسات العالَميَّة التي تُشارِكُها في حِصَّةِ أسواقها المحلية، وهذه المؤسَّساتُ العالَميَّة تُطبِّقُ وتتَّبعُ المعاييرَ الدولية؛ لذا لم يَعُدْ هناكَ مجالٌ للتأخيرِ فأصبحتِ المؤسَّساتُ الاقتصادية في الجزائرِ مَعنيَّةً تماماً بالأخْذِ بعَين الاعتبار، إضافةً إلى الجانبِ الاقتصاديّ الجانب الاجتماعي والبيئية (التنمية المستديمة) في استراتيجيَّاتها.

واقعُ التنميةِ المُستديمَةِ في المؤسَّسات الاقتصاديَّة الجزائريَّة:في ظلِّ التطوُّراتِ والتغيُّراتِ التي يَشْهَدُها محيطُ المؤسَّسةِ الاقتصاديّ؛ فإنَّ الحديثَ عن إدماجِ التنمية المستديمة في الإدارةِ في الوقت الحاليِّ ومدى إقبالِ المؤسَّساتِ عليها يُعتبَرُ حديثاً سابقاً لأوانه، وهُناكَ مَن يَعْتَبِرُها مُجازفَةً؛ وذلك للأسبابِ التالية [1] . :

- إدماجِ التنمية المستديمة في التسييرِ هو أحدُ المجالاتِ التي تخصُّ المؤسَّساتِ التي تنشطُ في محيطٍ جدٍّ ليبراليٍّ.
- التنميةِ المستديمة تخصُّ المؤسَّساتِ التي لا تُعاني من الأداءِ المالي، وأنّها حقَّقَتْ أداءً اقتصاديّاً عالياً، وانتقلتْ بذلكَ إلى الاهتماماتِ الاجتماعيةِ والبيئيَّة.

وانطلاقاً من هذه المعطَياتِ فإنَّ هذا يَقُودُنا إلى محاولةِ مَعرفَةِ واقعِ التنمية المستديمةِ في المؤسَّساتِ الجزائرية من خلالِ ما يلي:

- **على المستوى الاقتصاديّ**: الإقبالُ الضعيف على وَضْعِ أنظمةِ الإدارة البيئية المطابِقَةِ للمواصَفات القياسية؛ فَفِي سَنة ٢٠٠٨ وُجِدَتْ ١٦٧ مؤسَّسةً اقتصادية جزائرية حاصلةً على شهادةِ iso 9001 و٦ مؤسَّساتٍ حاصلةً على شهادة iso14001 وحاصلةً على iso 22000، وفي هذا المجال تحمَّلَتْ ميزانيةُ الدولةِ ٥٠٠ مليون دج كنفقاتٍ لتمويلِ مِثْلِ هذه العمليات، وهذه الإحصائياتُ تدلُّ على أنّ الاهتمامَ بالتنميةِ المستديمة لا يسيرُ ولا يتطوَّرُ بالوتيرةِ نَفْسِها التي تَعْرِفُها الدولُ الرائدة وهذا راجعٌ إلى ما يلي:
  - ضَعْفِ الإعانات المالية الموجَّهة للمؤسَّساتِ لِوضْعِ أنظمة الإدارة للمواصفات القياسية الدولية؛
  - انتشارِ ظاهرة السُّوق الموازي في الصناعةِ والتجارة في الجزائر؛
  - غيابِ تشريعٍ يُجْبِرُ المؤسَّساتِ على الإفصاحِ بنتائجِ النشاطاتِ (الاجتماعية والبيئية)؛
  - غيابِ الكفاءات المحلية التي تُساعِدُ المؤسَّساتِ في صياغةِ التقارير (البيئية والاجتماعية) والتصريحِ بها؛ فمُعظَمُ المؤسَّساتِ التي حصلتْ على شهادةِ الايزو من سَنة ٢٠٠٢ م إلى سَنة ٢٠٠٥ م تَمَّتْ مرافقتُها من طَرَفِ كفاءاتٍ أجنبية وابتداءً من سَنة ٢٠٠٦م بدأتْ تَتوفَّرُ كفاءات وطنيةٌ في هذا المجال.
- **على المستوى الاجتماعيّ**: وتَمَثَّلَ فيما يلي:
  - غيابِ الحُرِّيَّاتِ فيما يتعلَّقُ بالتمثيلِ النقابي، ووجودِ نوعٍ من التمييز بين النقابات؛
  - انتشارُ ظاهِرَةِ الفسادِ بشتَّى أشكالِه؛ ومِنها تغليبُ المصلحةِ الشخصية والمحسوبية والنفوذ الشخصيّ، وكذلك انتشارُ الرشوةِ وتبييض الأموال؛ فالجزائرُ توجد في مرتبةٍ جدٍّ مُتقدِّمةٍ ضِمْنَ قائمةِ الدُّول التي تُعاني من هذه المشاكلِ؛ ممَّا يجعلُ منها دولةً لا تَعتمِدُ على مبادئِ الحُكْمِ الراشِد؛
  - الاعتمادُ على القوانينِ –فحسب–؛ لِلعَملِ والسهرِ على تطبيقِها من طرفِ مُفتَّشياتِ العملِ من أجْلِ الحُكْمِ على الاهتمامِ بالمجالاتِ الاجتماعية. هذه الوحدةُ غيرُ كافية؛ فلا بُدَّ من إدماجِ معاييرِ التدقيقِ الاجتماعيّ وعلى رأسِها معيارُ التدقيقِ الاجتماعي والمسائلَةِ الاجتماعية.
- **على المستوى البيئيّ**: إنّ أهمَّ ما يُمَيِّزُ المسؤوليةَ البيئية في المؤسَّساتِ الاقتصادية في الجزائر ما يلي:

- غيابُ القوانين والتشريعات التي تجْبرُ المؤسَّسات على تحسين أدائها (البيئيّ والاجتماعيّ)؛
- عندَ اتخاذ قرارٍ استثماريٍّ مُعيَّنٍ في إطارِ قوانين ترقية الاستثمار؛ فإنَّه لا يُشتَرَطُ في دراسة الجَدوى إدماجُ البُعد البيئيّ؛
- لا تُوجَدُ عُقوباتٌ رادعة وغراماتٌ مالية ضدَّ المؤسَّسات التي تستفيدُ من الامتيازات الجبائيَّة في إطار قوانين(تشجيع وتطوير) الاستثمار في الجزائر؛ والتي لا تدمجُ الاهتمامات البيئية والاجتماعية كأحد مُقوِّمات مَنْح الامتيازات.

– **مُتطلَّباتُ إدماجِ التنمية المُستديمة على مستوى المُؤسَّسات الاقتصاديّة الجزائريَّة**:ويجبُ في هذا الصَّدَد على السُّلطات العُموميَّة القيامُ بجُمْلَةٍ من المبادَرات من شأنها توفيرَ المناخ الملائم لتسهيل عملية إدماج التنمية المستديمة على مستوى المؤسَّسات ومنها [1] :

- تسريعُ الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت الدولةُ في القيام بها؛ ومنها : تهيئةُ المؤسَّسات الاقتصادية على خَوْض غمار المنافَسة والعيش في ظلّ اقتصاد السوق ويكونُ ذلك بتأهيلها وتأهيل محيطها؛
- الإسراعُ في تعديل القوانين خاصَّةً منها تلك ذات الطابَع الاجتماعيِّ؛ وعلى رأسها قوانينُ العمل حتَّى تكونَ متلائمةً مع ما يقتضيه السَّيْرُ في ظلِّ اقتصاد السوق؛
- تهيئةُ القوانين التي تُشجِّعُ على الاستثمار، وكذلك على جَلْب الاستثمار الأجنبيّ ؛فهذا الأخيرُ يبقَى ضعيفاً في الجزائر بالرغم من النتائج الإيجابيّة المحقَّقة منذُ سَنة ٢٠٠٢ م إلى يومنا هذا؛
- مُساعَدةُ المؤسَّسات التي انخرطتْ في برامج التأهيل؛ والتي حقَّقَتْ نتائجَ إيجابيَّة على تطبيق المواصفات القياسية والمعايير الدولية خاصَّة منها تلك المتعلِّقة بـ(إدارة الجَودة والإدارة البيئية) . وهذا من شأنه أنْ يُعطي لهذه المؤسَّسات مصداقيَّةً أفضلَ، ويُحَسِّنُ سُمْعَتَها في السوق وأمامَ المجتمع الذي تَنْشُطُ فيه . وقد شرعت الجزائرُ في هذا المجال مُنذُ سَنة ٢٠٠٢ م في تطبيق برامجَ تأهيلٍ مُوجَّهَةٍ نحْوَ المؤسَّسات الاقتصادية . ومن ضمن ما تشملُه هذه البرامجُ جَعَلَ المؤسَّسات الاقتصادية الجزائرية قادرةً على تطبيق المواصفات القياسية بأنواعها كافّةً؛ ومنها إيزو 9001 وأيزو 14001 وإيزو 22000؛
- حثُّ المؤسَّسات الاقتصادية على احترام القوانين والتشريعات خاصَّة منها ذات الطابَع(الاجتماعيّ والبيئيّ) ووَضْع ميكانيزماتٍ فعَّالة تُساعدُ على السهَر على تطبيقها .

مظاهرُ التنمية المُستديمة في المُؤسَّسات الاقتصاديّة الجزائريّة (دراسة حالة سوناطراك)

تعريفٌ وجيزٌ بالشركة: تُعتبَرُ سوناطراك من أهمِّ الشركاتِ النِّفْطيَّة في الجزائر وإفريقيّة، هي تُشارِكُ في (التنقيب، الإنتاج والنقْل عبرَ الأنابيب، تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها) مُعتمِدَةً على استراتجيّة التنويع، كما تهتمُّ سوناطراك بتطويرِ (نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة، تحلية مياه البحر)، كذلك (البحث واستغلال الطاقة المنجميّة). وبهدف مُواصَلَةِ استراتجيَّاتها العالَميَّة، تنشطُ سوناطراك في الجزائر وعِدَّة بُلدانٍ في العالم: إفريقيّة (مالي، النيجر، ليبية، مصر)، في أوروبةَ (إسبانية، إيطالية، البرتغال، بريطانية)، في أمريكةَ اللاتينية (البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وبرَقْمِ أعمال يُقاربُ ٥٦، ١ مليار دولار مُحقَّقٍ خلالَ سَنة ٢٠١٠م، تحتلُّ سوناطراك المراتبَ التالية:

أوَّل شركةٍ إفريقية، رابعَ عشرَ شركة بترولية عالَمية، ثالثَ عشرَ شركة عالَمية للمحروقاتِ السائلة (الاحتياطات)، سادسَ شركةٍ عالَمية فيما يخصُّ الغازَ الطبيعيّ (احتياطات وإنتاج)، خامسَ وعشرون شركة بترولية من حيث عددُ الموظَّفين، خامسَ مَصدرٍ عالَميّ للغاز الطبيعيّ، رابعَ مُصدرٍ عالَميّ للغاز الطبيعيّ المميَّع، ثالثَ مُصدرٍ عالَميّ لِغازِ البترول المميَّع.

- **التزاماتُ الشركة في إطارِ التنمية المُستديمَة**: وفي هذا الخُصوص اعتمدت الشركةُ ما يلي[1]:

- **السِّياسةَ المُتعلِّقةَ بالصّحَّة والأمْن والبيئَة HSE**: يتميَّزُ الالتزامُ الرسميُّ لمجمعِ سوناطراك بـ(الحفاظ على صحَّة وسلامة العُمَّال ونزاهة التراث ووقاية البيئة)؛ وذلك بالإعلانِ عن سياسة (الصحة والأمن والبيئة) في ٢٧ من أبريل ٢٠٠٤م، وتهدفُ هذه الالتزاماتُ إلى مطابقة نشاطاتِ سوناطراك مع المتطلَّبات (القانونية والتنظيمية) في مجال (الصحة والأمن والبيئة)، وتطويرِ نَهْجٍ وقائيٍّ لإدارةِ مخاطر وقوع الحوادث، الصحة في العملِ وحماية البيئة، إقامة نظامٍ إداريّ مُتكامِلٍ لتحسين أداء نشاط (الصحة والأمن والبيئة) (HSE MS)، تحسينِ قُدُرات رُدود أفعال الوحْدات في حالاتِ الطوارئ وتنمية المعلومات والاتصالات في مجال (الصحة والأمن والبيئة).
- **التضامُن والمَسؤوليَّة المُؤسَّساتيّةُ**: تُعتبَرُ سوناطراكَ –فضْلا عن دَورها الاقتصاديِّ والتجاريِّ– مؤسَّسةً مُواطِنةً تعملُ في عِدَّةِ مناطقَ من البلاد على مُساعَدةِ السُّكَّانِ المعوَزينَ، وعلى ترقيةِ النشاطات (العلمية والثقافية والرياضية). وتُشارِكُ سوناطراك أيضاً في النشاطاتِ التي تهدفُ إلى المحافظةِ على الطبيعةِ وحِفْظِ التراث الثقافيّ والتاريخيّ.

يَسْتَهْدِفُ برنامجُ الاستثمارِ الاجتماعيّ لسوناطراك سُكَّانَ المناطقِ المحرُومة، ويهدفُ إلى ما يلي[2]:

- تحسين الظروف المعيشة للسُّكَّان المحرُومينَ؛ عن طريق امتصاص فوارق التنمية، وترقية التآزُر والتعاون المحلِّيِّ؛
- المشاركة في البرامج التي تهدفُ إلى تطوير وإيجاد الثروات؛
- تعزيز ثقافة التضامُن في وسط سوناطراك.

- **الحَدُّ من حَرْق الغاز والانضمامُ إلى الشَّراكة العالَميَّة لتخفيض حَرْق الغاز (GGFR)**: بادرَتْ سوناطراك بمجهودات واستثمارات مُهمَّة في إطار استعادة الغازات المحروقة في شتَّى مستويات سلسلة الإنتاج، وقد انتقلَتْ كميَّاتُ حَرْق الغاز من ٨٠٪ في سَنة ١٩٧٠ م إلى قرابة ٧٪ في سَنة ٢٠٠٧ م. بالإضافة إلى المساهَمة في العديد من المشاريع: – المحافَظة على البيئات الطبيعية، – المساهَمة في المجهود الوطنيّ لإعادة التشجير، – المساهَمة في المحافَظة على تَنوُّع الأصناف البحرية، –تشجيع استخدام الطاقة المتجدِّدة.

خاتمةٌ:

إنَّ المؤسَّسات الاقتصاديةَ تُعتبَرُ عُنصُراً مُهمَّاً في الحياة الاقتصادية؛ حيث تقومُ بدَورٍ محوريٍّ في التنمية الاقتصادية، ولم يَعُدْ تقييمُ هذه المؤسَّسات يعتمدُ –فحَسب– على ربْحيَّتها؛ بل على قُدْرَتها على الإسهام في عملية تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة اللذَين تنشطُ فيهما؛ ولهذا تسعى من خلال تسخير الجُهود كافّةً والطاقات إلى وَضْع التنمية المستديمة في صُلْب استراتجياتها، ومع اتِّساق نطاق التنمية المستديمة بدأت المؤسَّساتُ الاقتصادية الجزائرية تعرفُ إقبالاً إيجابيَّاً على إدماج أبعاد التنمية المستديمة ضمنَ الاهتمامات التسييريّة وأصبحتْ هذه الأبعادُ مَفْرُوضةً على هذه المؤسَّسات كأحد المتغيِّرات والمؤشِّرات المهمَّة في تنافسيَّاتها. ومن أجْل إنجاح هذا فيَقترحُ الباحثُ في ختام هذا البحث ما يلي:

– على الدول المهتمَّة –وبالخُصوص الجزائر– بدَعْم قطاع المؤسَّسات الاقتصادية أن يهتمُّوا بتوفير روح المقاوَلة ودَعْم المقاولينَ؛ لأجْل امتلاك المهارات التسييريّة لإنشاء مؤسَّساتهم وتطويرها.

– إرساءُ مفهوم المسؤولية (الاجتماعية والبيئية) في الأنظمة الداخلية للمؤسَّسة.

– القيامُ بمُبادَرةٍ وطنيَّة شاملة للمسؤولية (الاجتماعية والبيئية) يقودُها القطاع الخاصُّ بالشراكة مع القطاع العامِّ، وتنظيمُ منتديات وملتقيات دوريّة تخصُّ مُسيِّري المؤسَّسات وتوعيتهم بالجوانب المتعلِّقة بالتنمية المستديمة، واستصدارُ قرارات وبُنود تتعهَّدُ المؤسَّساتُ بتطبيقها وتنفيذها عمليَّاً وتشجيع البحث العلميّ في مجال البيئة والاستثمار الاجتماعيّ.

الهوامشُ:

- مكتب العمل الدولي، تطوير المؤسسات المستدامة واستحداث الوظائف، المنتدى العربي للتنمية والتفعيل، الدوحة، قطر، 15-16 من نوفمبر2008.م. ص:08-09.
- حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تلمسان، الجزائر، 2011 م.ص: 38.
- Pour une entreprise durable(2008). depuis le site web: www.prorecyclage.com/ docs/pdf/.../dev-durable/angastha-partie2.pdf, P:23
- Ibid ;P :24-25.
- ibid ;P :25.
- Ibid ;,P :07-09.
- entreprise et développement durable ,depuis le site web : http://www.sas.com/ offices / europe / france / software / solutions / developpement _ durable / article_developpement_durable.pdf.
- حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تلمسان، الجزائر، 2011م ص: 154-156.
- مرجع سابق:156-157.
- http://www.sonatrach-dz.com/ar.
- http://www.sonatrach-dz.com/ar
- http://www.sonatrach-dz.com/ar